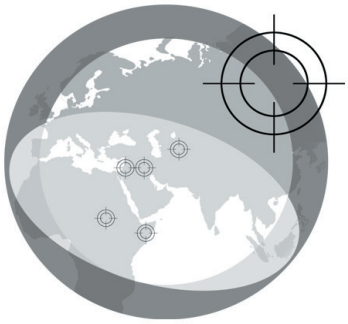

المغرب العربي
التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية

د/ عادل مساوي - د/ عبد العلي حامي الدين - المغرب

أستاذ العلاقات الدولية بجامعة محمد الخامس - الرباط.
أستاذ العلوم السياسية بجامعة عبد المالك السعدي- طنجة.

ملخص البحث:

التاريخ الحضاري للمغرب الكبير بدأ من المرحلة الفينيقية في القرن العاشر قبل الميلاد، متتابعًا بوصول عقبة بن نافع إلى شمال إفريقيا حتى شواطئ الأطلسي، ولبَّى عقبة بوصوله حاجة المنطقة إلى الوحدة، وتوج مسيرة الفتح الإسلامي بالاندماج بين العنصر الأمازيغي والعنصر العربي في شخصية إنسانية واحدة، فسكان المغرب العربي اليوم هم نتاج اندماج أمازيغي- فينيقي- عربي.

وقد نشأ اتحاد المغرب العربي بين خمس دول؛ في محاولة منهم لتكوين اتحاد إقليمي على غرار موجة الاتحادات العربية آنذاك، لذا فإن تجربة بناء المغرب العربي من التجارب المهمة في مجال التكامل الإقليمي على صعيد منطقة شمال إفريقيا.

وعلى الرغم من توافر المقومات المحلية (سياسيًّا، اقتصاديًّا، ثقافيًّا) لقيام هذا التكتل الاتحادي، وهي مقومات بناء، فإن مجموعة من عناصر الإخفاق حالت دون قيامه وتفعيله كطغيان الخلافات السياسية الثنائية، ثم المعوقات الاقتصادية التي تحول دون تحقيق الاندماج الحيوي. ويعتبر الموقع المتميز للمغرب العربي كجزء من شمال إفريقيا، وحوض البحر الأبيض المتوسط، وقربه من أوروبا وامتداده جنوبًا نحو القارة الإفريقية، بمثابة محددات رئيسية في إدراك حجم التفاعلات الإقليمية في المنطقة حاليًا، سواء تعلق الأمر بالجوار الأوروبي أو بالمنافسة الأمريكية الأوروبية للحصول على مواقع النفوذ، أو ما يرتبط بالحوار مع منظمة شمال الحلف الأطلسي، وأخيرًا ما يتعلق بالتفاعل المغربي الإفريقي.

إن بناء المغرب العربي يمكن أن يشكل لبنة مهمة في صرح بناء العالم الإسلامي (عملاق الغد)، بالنظر إلى المؤهلات الاقتصادية، والثروات المعدنية، والموقع الجغرافي الذي تتميز به المنطقة، فضلاً عن القوة الديموغرافية الهائلة.

واستنادًا على المعطيات المتوفرة في الوقت الراهن، والتي تشمل المتغيرات والتحولات السياسية التي مسَّت أقطار المغرب العربي في الآونة الأخيرة، يمكن استشراف سيناريوهات ثلاثة لمستقبل المغرب العربي تشمل: سيناريو الجمود والمزيد من التجزئة، سيناريو التنسيق والاندماج، سيناريو إنجاز الوحدة المغاربية.

أفكار ومقتطفات

- مع وصول عقبة بن نافع إلى شمال إفريقيا، ووصوله إلى شواطئ الأطلسي كان يلبي حاجة المنطقة إلى الوحدة ويتوج مسيرة الفتح الإسلامي بالاندماج بين العنصر الأمازيغي والعنصر العربي في شخصية إنسانية واحدة، استطاعت فتح إسبانيا بقيادة موسى بن نصير وطارق بن زياد.

- من المحيط الأطلسي إلى مصر والسودان شرقًا، ومن البحر المتوسط حتى تشاد والنيجر ومالي والسنغال جنوبًا، يمثل المغرب العربي نقطة التقاء مهمة في الاتصالات الدولية، ويتمتع بموقع استراتيجي مهم.

- نصَّت الوثيقة التأسيسية لاتحاد المغرب العربي على أن الهدف من الاتحاد هو تحقيق اندماج أشمل بين شعوب المنطقة؛ مما يعطيها وزنًا نوعيًّا يسمح لها بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي.

- بالرغم من تعدد الروافد الثقافية في منطقة المغرب العربي إلا أن اللغة العربية تعد لغة مشتركة بين جميع أقطار المنطقة، كما أن الدين الإسلامي يظل المرجعية الأساسية داخل الثقافة السائدة لدى سكان المنطقة.

- التاريخ المشترك للمجموعة المغاربية يعود إلى العصر القديم قبل أن يعززه دخول الإسلام، الذي ساهم في تمتين أواصر الأخوة بين شعوب المنطقة لمدة عدة قرون، قبل الاستعمار الغربي الذي حمل معه مخططات التجزئة والتفكك.

- بالدخول الطوعي في الإسلام، خضع البربر لإرادة الله تعالى وتعاليمه التي جاء بها القرآن الكريم وفصّلتها السنة النبوية.

- يخلو المغرب العربي من التعدد الديني (باستثناء بعض المجموعات اليهودية القليلة في المغرب الأقصى) فالإسلام دين الجميع. وقد حماه ذلك مما يمكن أن ينشأ عن مثل هذا التعدد من نعرات وفتن طائفية أصبحت من سمات الواقع الدولي المعاصر.

- يعد المغرب الأقصى نموذجًا للتلاقي بين الثقافات والأجناس على أساس من التآخي والوئام في إطار الدين الواحد.

- ركزت الوثيقة التأسيسية لاتحاد المغرب العربي على اعتبار الأبعاد الدينية واللغوية والتاريخية كمقومات أساسية للاتحاد من شأنها المساهمة في تسهيل اندماج أشمل بين شعوبها.

- إن مشكل الصحراء كان دائمًا ولا يزال يضع العلاقات الدبلوماسية بين الدول المغاربية في موقف حرج ويعيق المسيرة الوحدوية للاتحاد.

- لقد كان أول تعبير عن هشاشة مؤسسات اتحاد المغرب العربي، وضعف هذا التكتل، هو الموقف السلبي، والصامت إزاء القرارات الأممية الأمريكية التي تهدف في الحقيقة إلى المسّ بأمن دول اتحاد المغرب العربي، والقضاء عليه كتكتل اقتصادي يهدف إلى مغرب عربي موحد في المستقبل.

- إذا كان تأسيس اتحاد المغرب العربي قد ساعد على تطبيع العلاقات الثنائية مغاربيًا، فإن هذه العلاقات لا تزال تتأرجح بين استمرار رواسب الغموض، والتشكك والحذر؛ بسب طغيان الخلافات السياسية.

- إن واقع المغرب العربي كاتحاد يمر اليوم بفترة عصيبة ودقيقة تبعث على الحيرة والقلق في فهم الظاهرة المغاربية الراهنة، في بنائها التنسيقي الاقتصادي من جهة، ومن جهة أخرى في طموح شعوبها وقواها الحية.

- أعلنت واشنطن في نهاية التسعينيات عن مبادرة جديدة للتعاون الاقتصادي (مبادرة إيزنشتات ١٩٩٨) تروم تعزيز أواصر العلاقات التجارية بين كل من المغرب وتونس والجزائر وموريتانيا.

- استمر الرهان الأمريكي على المنطقة بتوقيع الولايات المتحدة الأمريكية مع المغرب على اتفاقية للتبادل الحر تهم السلع والخدمات؛ سعيًا منها وراء بسط معالم نفوذها في منطقة شمال إفريقيا وغرب حوض البحر الأبيض المتوسط، وتعزيز مكانتها التنافسية الاقتصادية أمام الوجود الأوروبي.

- أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش عن قرار الولايات المتحدة الأمريكية منح المغرب صفة حليف استراتيجي خارج منظمة الحلف الأطلسي، وهي صفة - بالإضافة إلى طابعها السياسي- تمنح للمغرب تسهيلات هامة.

- إن تجمع دول الساحل والصحراء الذي يضم في عضويته ٢٢ دولة إفريقية ومغاربية، بما فيها المغرب وتونس، إضافة إلى تجمعات إفريقية فرعية، كالسوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي «كوميسا» والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا «إيكواس»، فهو يتميز بعدم انخراط جميع الدول المغاربية فيه؛ نظرًا لعدم مشاركة الجزائر.

- إن بناء المغرب العربي يمكن أن يشكل لبنة مهمة في صرح بناء العالم الإسلامي (عملاق الغد)، بالنظر إلى المؤهلات الاقتصادية، والثروات المعدنية، والموقع الجغرافي الذي تتميز به المنطقة، فضلاً عن القوة الديموغرافية الهائلة.

- ليس من المستبعد اليوم أنه في حال فشلت جهود الفرصة الأخيرة في إقرار نظام الحكم الذاتي للصحراويين كحل دائم ونهائي، أن تشهد المنطقة المزيد من الانكشاف أمام استراتيجيات الدول الكبرى.

- كلما ارتفعت مؤشرات التقارب بين الأنظمة وشعوب المنطقة، ونجحت محاولات التطور الديمقراطي لتحمل إلى الحكم أنظمة تحظى بالشرعية والديمقراطية، كلما نجحت جهود بناء المغرب العربي الكبير.

- تفيد المعطيات المرتبطة بالحياة السياسية المغربية أن الانتخابات التشريعية المزمع عقدها في بحر هذه السنة يمكن أن تحمل جزءًا من التيار الإسلامي إلى تدبير الشأن العام، من موقع المسؤولية الحكومية -طبعًا بالتحالف مع قوًى سياسية أخرى-.

- انتقلت ليبيا من سياسات الماضي الثورية التي جلبت لها مشاكل عديدة مع دول الجوار، إلى دولة تؤمن بخصوصية توجهات كل دولة مجاورة، وتراجعت عن دعم جبهة البوليزاريو، وهو ما ساهم في تحسين علاقاتها الثنائية مع المغرب.

- إن تصريحات المسؤولين الليبيين، ولا سيما تصريحات سيف الإسلام نجل العقيد القذافي، تفيد أن مسلسل الإصلاح السياسي وموضوع حقوق الإنسان، وإطلاق الحريات سيشهد تطورات نوعية في المستقبل.

- رغم استمرار مظاهر انغلاق النظام السياسي، وما يرافقه من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وعدم بروز مؤشرات للانفتاح السياسي على المدى المنظور، فإن بعض مظاهر الممانعة المدنية والحقوقية بدأت في البروز.

- إن سرد المعطيات السياسية الحاصلة في المنطقة، ورصد عناصر التطور الديمقراطي المرتبطة بها نابع من إدراكنا أن الإخفاق في بناء المغرب العربي- وبالتالي بناء استراتيجية للانفتاح على العالم الإسلامي- راجع بالدرجة الأولى إلى العامل السياسي، وإلى طغيان الحسابات السياسية للأنظمة المفتقرة للشرعية على حساب تطلعات الشعوب وطموحاتها.

- يمكن اعتبار اهتمام دول المغرب العربي بالعمق الإسلامي الإفريقي اهتمامًا محدودًا، في الوقت الذي يشكل فيه الإسلام ديانة الأغلبية من السكان في معظم الدول الإفريقية.

المغرب العربي
التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية

د/ عادل مساوي - د/ عبد العلي حامي الدين - المغرب

أستاذ العلاقات الدولية بجامعة محمد الخامس - الرباط.
أستاذ العلوم السياسية بجامعة عبد المالك السعدي- طنجة.

مقدمة:

تتفق أغلب المصادر أن التاريخ الحضاري المعروف للمغرب الكبير بدأ من المرحلة الفينيقية، التي ابتدأت حوالي القرن العاشر قبل الميلاد، فالفينيقيون حينما دخلوا شمال إفريقيا أسسوا المدن التجارية الساحلية التي كانت أهمها مدينة قرطاجة في تونس، وشيدوا مدنًا أقل أهمية في الجزائر، ثم بنوا مدينة اللوكوس (العرائش حاليًا) على الساحل الأطلسي في المغرب الأقصى.(١)

ومع وصول عقبة بن نافع إلى شمال إفريقيا ووصوله إلى شواطئ الأطلسي كان يلبي حاجة المنطقة إلى الوحدة، ويتوج مسيرة الفتح الإسلامي بالاندماج بين العنصر الأمازيغي والعنصر العربي؛ في شخصية إنسانية واحدة استطاعت فتح أسبانيا بقيادة موسى بن نصير وطارق بن زياد، وهكذا فإن سكان المغرب العربي اليوم هم نتاج اندماج أمازيغي- فينيقي- عربي.

ومن هنا يمكن القول بأن السمة الأساسية التي حرصت عليها مختلف الحضارات التي تعاقبت على المنطقة هي سمة الوحدة والتماسك.

واليوم هناك إجماع نظري بين دول المنطقة على أن إقامة المغرب العربي ضرورة حتمية، وهناك تطلُّع لدى شعوب المنطقة للارتقاء في مستوى العلاقات إلى درجة التنسيق والاندماج، والتكامل الاقتصادي، والوحدة السياسية.

غير أن مجموعة من العوائق تحول دون أن تكون الأوضاع في المغرب العربي على النحو الذي تمليه حقائق التاريخ والجغرافيا، ومعطيات الاقتصاد والسياسة والاجتماع.

إن مرور نحو خمسة عشر سنة على الإعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي توفر مدة كافية للوقوف عند عناصر التكامل والاندماج، وكذا عناصر الإخفاق والضعف، ومختلف الأبعاد الإقليمية والدولية المحيطة بالمنطقة؛ وذلك بغية استشراف مستقبل المغرب العربي داخل خريطة العالم الإسلامي في ظل تزايد منافسة القوى الكبرى على المنطقة.

المحور الأول: المغرب العربي .. مقومات البناء، وعناصر الإخفاق

تعد تجربة بناء المغرب العربي من التجارب المهمة في مجال التكامل الإقليمي على صعيد منطقة شمال إفريقيا. وبالرغم من توافر المقومات المحلية (السياسية، الاقتصادية، الثقافية) لقيام هذا التكتل الجِهَوِيّ، فإن مجموعة من المعوقات تحول دون

قيامه وتفعيله حتى يكون في مستوى التعبير عن آمال وتطلعات الشعوب المغاربية، وفي مستوى الاستجابة للتحديات التي تواجهها المنطقة.

١- مقومات البناء:

أنشئ اتحاد المغرب العربي بين الدول الخمس (المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانيا) في فبراير ١٩٨٩، وذلك في محاولة من جانب الدول الخمس لتكوين اتحاد إقليمي فيما بينها، على غرار موجة الاتحادات العربية آنذاك؛ حيث تم إنشاء مجلس التعاون العربي (مصر، العراق، اليمن، الأردن)، بالإضافة إلى ضرورة الاستجابة لإكراهات العولمة، وما يتطلبه ذلك من تكتل. وضمن هذا السياق انطلق بناء التجربة الاتحادية المغاربية؛ استنادًا إلى عدد من المقومات السياسية والاقتصادية والثقافية:

أ- المقومات السياسية:

يعد اتحاد المغرب العربي حلقة في مسلسل التجمعات الإقليمية داخل القارة الإفريقية. فالاتحاد في وضعه الراهن يصل عدد سكانه إلى ٨٤ مليون نسمة، وتصل مساحته إلى نحو ٦ ملايين كيلو متر مربع[٢]، هذا الفضاء الجيوسياسي سيتعزز سياسيًّا، بانتماء الدول الخمس إلى نفس المجال الحضاري العربي الإسلامي، وتقاسمها لنفس التاريخ المشترك. مما ولَّد ورسَّخ فكرة الاتحاد؛ سواء لدى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وكونها تحتاج فقط إلى من يحسن استخدامها من قيادات المنطقة؛ ليس بغرض تحقيق الزعامة، وإنما من أجل تحقيق الصالح العام أو مجموعة من المصالح الجماعية، ودون فرض وصاية على دول المنطقة.

وتكتسي هذه البلدان الخمسة مميزات طبيعية متجانسة، فوحدة تضاريسها ظاهرة للعيان في مجموع الدول المغاربية، وتمتلك في الوقت نفسه مناطق صحراوية مترامية الأطراف، وواجهة بحرية مهمة؛ إذ لها ساحل على البحر الأبيض المتوسط طوله أكثر من ٣٠٠٠ كلم، وآخر على المحيط الأطلسي يفوق طوله ٢٠٠٠ كلم، كما أنها تمتد على ما يزيد على ٤٠٠٠ كلم من الصحاري؛ انطلاقًا من موريتانيا غربًا إلى ليبيا شرقًا.

وإجمالاً فإنه نظرًا لتركيبته الطبيعية والمناخية (تساقط الأمطار والحرارة) والنباتية ومصادره البحرية، وبخاصة ثرواته المعدنية، من المحروقات السائلة والغازية إلى المعادن الحديدية وغير الحديدية، فإن المغرب العربي يشكل تماثلاً واضحًا. فمن المحيط الأطلسي إلى مصر والسودان شرقًا، ومن البحر المتوسط حتى تشاد والنيجر ومالي والسنغال جنوبًا، يمثل المغرب العربي نقطة التقاء مهمة في الاتصالات الدولية، ويتمتع بموقع استراتيجي مهم.[٣]

المناخ الدولي والإقليمي بعد انتهاء الحرب الباردة، يدفع نحو المزيد من التعاون من أجل تحقيق التكامل كضرورة حتمية لمواكبة المتغيرات العالمية

كما أن المناخ الدولي والإقليمي بعد انتهاء الحرب الباردة، يدفع نحو المزيد من التعاون من أجل تحقيق التكامل كضرورة حتمية؛ لمواكبة المتغيرات العالمية. وقد نصت الوثيقة التأسيسية لاتحاد المغرب العربي على أن الهدف من الاتحاد هو تحقيق اندماج أشمل بين شعوب المنطقة مما يعطيها وزنًا نوعيًّا يسمح لها بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي، وهو ما يستدعي تحقيق إنجازات ملموسة تجسِّد التضامن الفعَّال بين الأقطار كسبيل لبناء الوحدة الشاملة.

كما نص الميثاق على السعي لتنمية أواصر الأخوة بين الدول الأعضاء وشعوبها، والدفاع عن حقوقها وصيانة السلام المستند على العدالة والإنصاف، وإقامة سياسة مشتركة في كل الميادين، والعمل على تحقيق حرية تنقل الأشخاص والخدمات والسلع ورؤوس الأموال بينها، وإقامة تعاون دبلوماسي.[٤]

ب- المقومات الاقتصادية: تتوفر منطقة المغرب العربي على عدد من الثروات الطبيعية التي -في حالة استغلالها- يمكن أن تلعب دورًا أساسيًّا في عملية التنمية الاقتصادية، ولاسيما في مجال التكامل الأفقي في المنطقة. فإلى جانب الثروة المائية، والثروة السمكية المهمة توجد موارد طبيعية مهمة ومعادن كما أسلفنا الذكر كالحديد، فموريتانيا وحدها تُعَدّ من أكثر دول العالم في الاحتياطي العالمي من الحديد، كما يوجد بها العديد من المعادن الأخرى كالذهب والنحاس والفوسفات؛ إضافة إلى الاكتشافات الأخيرة والضخمة في مجال الغاز والنفط، حسب آخر الاكتشافات المعنية بالتنقيب على الشواطئ الموريتانية، وتنتج ثلاثة أرباع الإنتاج المغاربي من الحديد.

كما تحتوي منطقة المغرب العربي على كميات كبيرة من الاحتياطي العربي في مجال النفط (الجزائر، ليبيا)؛ إذ تشير الدراسات الجيولوجية الأجنبية إلى احتواء منطقة الصحراء على كميات كبيرة من النفط، الأمر الذي يفسّر الصراع والمنافسة القوية بين الشركات الفرنسية والأمريكية.

من جهة أخرى تتميز المنطقة بتنوع الموارد الطبيعية من نفط ومعادن، وهو ما من شأنه الإسهام في تحقيق الاندماج المتكامل في جميع الميادين لتعزيز القدرة على مواجهة التحديات المشتركة.

ج- المقومات الثقافية: بالرغم من تعدد الروافد الثقافية في منطقة المغرب العربي [٥] إلا أن اللغة العربية تُعد لغة مشتركة بين جميع أقطار المنطقة، كما أن الدين الإسلامي يظل المرجعية الأساسية داخل الثقافة السائدة لدى سكان المنطقة، كما أن التعددية العرقية الموجودة داخل النسيج السكاني قائمة على الاتصال وليس الانفصال.

يضاف إلى هذا التجانس الثقافي الموحد، وجود تاريخ مشترك صقل المغرب العربي عبر قرون، فالتاريخ المشترك للمجموعة المغاربية يعود إلى العصر القديم؛ قبل أن يعززه دخول الإسلام الذي ساهم في تمتين أواصر الأخوة بين شعوب المنطقة لمدة عدة قرون قبل الاستعمار الغربي الذي حمل معه مخططات التجزئة والتفكك.

لقد وصل المسلمون الأوائل لنشر الإيمان والعلوم الإسلامية إلى المغرب العربي عام ٦٤٧م بقيادة عبد الله بن سعد، أي بعد الهجرة بـ٢٥ سنة فقط[٦]، ولكن التاريخ يسجل أن عقبة بن نافع قد لعب دورًا مهمًّا بتأسيسه القيروان سنة ٦٧٠م، والتي أصبحت عاصمة إسلامية جديدة، وواصل مهمته حتى المغرب الأقصى.

إن غالبية القيم التي جاء بها الإسلام مثل: تحرير العبيد والتسامح والأخوة، والتضامن والعدالة الاجتماعية، والحرية الاجتماعية والمسؤولية، وكذلك تطبيق هذه القيم في الحياة اليومية، جعل السكان الأصليين يستقبلونه بصدر رحب، وبخاصة السكان المحرومين، ثم عَم في ما بعد جميع الفئات مع مرور الوقت، غير أنه تعرض لبعض المقاومات المحدودة من قبل بعض السكان البربر، منها تلك التي قادتها الكاهنة.

غير أن بعض المؤرخين الحاملين لبعض الأيديولوجيات المعادية للإسلام غالبًا ما يبرزون مثال الكاهنة لتبرير الطرح الذي يعتبر المسلمين الذين قدموا إلى المغرب العربي لنشر الإسلام غزاة مثلهم مثل سابقيهم ولاحقيهم، وأن العرب الذين جاؤوا لتأدية هذه المهمة منذ القرن الأول، محتلون كغيرهم، وقد تم اعتماد هذا الخلط لزرع البلبلة في العقول، ومحاولة تقليص البعد الحضاري للإسلام والتعاليم القرآنية والسنة النبوية الشريفة.

وبالدخول الطوعي في الإسلام، خضع البربر لإرادة الله تعالى وتعاليمه التي جاء بها القرآن الكريم وفصَّلتها السنة النبوية. إن الأمر يتعلق إذن بالانضمام إلى حضارة، وليس الخضوع لنظام سياسي دنيوي محدد؛ ولذلك لم يعتبر المغرب العربي أبدًا مستعمرة

للإمبراطورية العربية في المشرق، ولم يكن أبدًا طرفًا في الصراع الذي كان قائمًا بين الخلفاء الأمويين في دمشق والخلفاء العباسيين في بغداد، والذي استمر إلى منتصف القرن الثامن الميلادي، وانتهى لصالح العباسيين.

وهكذا اعتنق المغرب العربي الإسلام كنظام مرجعي وكمجموعة من المبادئ والقيم التي تشكل أسسَ شرعية السلطة. إن انتماء المغرب العربي إلى العالم الإسلامي يعني توسيع الرقعة الإسلامية على المستوى الحضاري والثقافي، ويمكن أن نلاحظ في هذا الصدد أن بين القرنين الميلاديين الثامن والثالث عشر، دخل المغرب العربي في مرحلة تميزت بجهود توحيدية وإرادة للحفاظ على استقلاليته تجاه المشرق العربي[٧]. عبر تأسيس إمبراطوريات ودول كبرى (الدولة المرابطية، الدولة الموحدية) قوية متماسكة كان لها دور حاسم في تجسيد خصوصية المنطقة؛ باعتبارها جزءًا من العالم الإسلامي.[٨]

يخلو المغرب العربي من التعدد الديني (باستثناء بعض المجموعات اليهودية القليلة في المغرب الأقصى) فالإسلام دين الجميع. وقد حماه ذلك مما يمكن أن ينشأ عن مثل هذا التعدد من نعرات وفتن طائفية أصبحت من سمات الواقع الدولي المعاصر.

أما التعدد العرقي فيه فينحصر بوجود مجموعات بربرية (أمازيغية) في المغرب والجزائر، وأقلية إباضية في الجزائر. لكن وضع هذه الأقليات يختلف جذريًّا عن وضع الأقليات في دول العالم، ذلك أن المغرب العربي -حتى مع وجود البربر- يبدو أقرب إلى التجانس العرقي، ولا وجود فيه لمشكلة عرقية ذات شأن.

ويعود السبب في ذلك إلى أنه مع دخول العرب إلى هذه المنطقة حصل بينهم وبين البربر من قوة الاندماج والتفاعل ما أدى إلى إخفاق الاستعمار إخفاقًا ذريعًا في إثارة النعرة البربرية في حينه. كما أن ما عرفته بعض دول المغرب العربي في السنوات الأخيرة من محاولات إثارة المشكلة البربرية لا تعكس واقعًا موضوعيًّا، بل هو افتعال محض تغذِّيه قوًى داخلية وخارجية غير خفية الأسباب والأهداف.[٩]

وهكذا على سبيل المثال يعد المغرب الأقصى نموذجًا للتلاقي بين الثقافات والأجناس؛ على أساس من التآخي والوئام في إطار الدين الواحد. وقد ركَّزت الوثيقة التأسيسية لاتحاد المغرب العربي على اعتبار الأبعاد الدينية واللغوية والتاريخية كمقومات أساسية للاتحاد؛ من شأنها المساهمة في تسهيل اندماج أشمل بين شعوبها، وهو ما يسهِّل من إقامة أسس التبادل الفكري والثقافي، ووضع برامج للتعاون الثقافي.

٢- عناصر الإخفاق:

إلى جانب مقومات التكامل في المغرب العربي، فإن هنالك العديد من العوامل المسئولة عن إخفاق التكامل في المنطقة بعضها راجع إلى طغيان الخلافات السياسية الثنائية، والمعوقات الاقتصادية التي تحول دون تحقيق الاندماج الجِهَويّ:

أ- الخلافات الثنائية: تميزت العلاقات السياسية البينية بين أقطار المغرب العربي بعد مرحلة الاستقلال بالتوتر والتصعيد. فمشكلة الصحراء -في جوهرها- ناتجة عن استمرار الخلاف الجزائري المغربي؛ بفعل تشبّث الجزائر بموقفها الداعم والمساند لحركة البوليساريو الانفصالية[١٠]، كما كانت لقضية لوكيربي تداعيات سلبية على علاقات ليبيا بدول المغرب العربي، وتراجع مسيرة تكامل الاتحاد.

إن هذه الخلافات ناتجة عن التناقضات بين الأنظمة السياسية آنذاك في المنطقة، والتي تغذيها في نفس الوقت الخلافات الحدودية التي كانت موضع مواجهة بين الجزائر وليبيا من جهة، والمغرب وموريتانيا، والمغرب والجزائر من جهة ثانية. لكن الخلاف حول نزاع الصحراء، والذي يعد استمرارًا للوضع الخلافي المغربي -الجزائري هو الذي استقطب- خلال الثلاثين سنة الأخيرة - حدة الصراع داخل

المنطقة؛ بسبب رفض الجزائر الاعتراف بمغربية المناطق الصحراوية التي كانت خاضعة للاستعمار الأسباني [١١]، وتشبث المغرب ببسط سيادته على الأقاليم الصحراوية.

- **قضية الصحراء وتأثيرها على مسار الوحدة المغاربية**: إن ميلاد اتحاد المغرب العربي في ١٧/ ٢/ ١٩٨٩ في مراكش، جاء بعد إعادة تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين الرباط والجزائر في ٦/ ٥/ ١٩٨٨، هذه العودة التي شكّلت تغييرًا مهمًّا في تاريخ المغرب العربي، ذلك أنه، ومنذ ١٩٧٥ تميزت العلاقات بين البلدين بالتوتر بسبب قضية الصحراء، هذا التوتر الذي كاد يؤدي في بعض الأحيان إلى حرب مباشرة بين البلدين، لاسيما وأن الجزائر تستضيف على أراضيها مخيمات «البوليساريو» بمنطقة تيندوف، لكن القيادتين الجزائرية والمغربية توصلتا إلى التحكم في توجهاتهما السياسية، والعسكرية؛ لتجنب أية مواجهة بين البلدين، خاصة وأن كلًّا منهما لازال يذكر حرب الرمال في ١٩٦٣، والتي واجه فيها الجيشان المغربي والجزائري بعضهما، والنتائج الوخيمة التي خلفتها هذه المواجهة.[١٢]

إن مشكل الصحراء كان دائمًا ولا يزال يضع العلاقات الدبلوماسية بين الدول المغاربية في موقف حرج، ويعيق المسيرة الوحدوية للاتحاد.

- **قضية لوكيربي وتداعياتها المغاربية**: كان لنهاية الحرب الباردة تداعيات واضحة على أمن الجماهيرية الليبية، أحد البلدان المكونة لاتحاد المغرب العربي، وذلك بفرض حظر جوي عليها منذ أن صادق مجلس الأمن في يناير ١٩٩٢ على القرار ٧٣١، ثم القرار ٧٤٨.

لقد كان أول تعبير عن هشاشة مؤسسات اتحاد المغرب العربي، وضعف هذا الموقف السلبي، والصامت إزاء القرارات الأممية الأمريكية التي تهدف في الحقيقة إلى المسّ بأمن دول اتحاد المغرب العربي، والقضاء عليه كتكتل اقتصادي يهدف إلى مغرب عربي موحد في المستقبل، وبالتالي تهديد المصالح الأمريكية والغربية في منطقة المغرب العربي، فكان ردّ فعل ليبيا إزاء الموقف المغاربي، هو أولاً التهديد بالانسحاب من الاتحاد، ثم ثانيًا إلغاء الوزارة المكلفة بالعلاقات المغاربية[١٣]، وتكريس توجه جديد في سياستها الخارجية نحو القارة الإفريقية.

كما يمكن أن نضيف إلى مسلسل تأزم العلاقات الثنائية، قطع ليبيا لعلاقاتها الدبلوماسية مع موريتانيا، احتجاجًا على تطبيع هذه الأخيرة لعلاقاتها السياسية مع «إسرائيل».

قلة تنوع اقتصاديات المنطقة يشكل عقبة أمام تنشيط التجارة البينية، ويجعلها متقلبة حسب التقلب الحاصل في التجارة الخارجية

وإجمالاً، إذا كان تأسيس اتحاد المغرب العربي قد ساعد على تطبيع العلاقات الثنائية مغاربيًّا، فإن هذه العلاقات لا تزال تتأرجح بين استمرار رواسب الغموض، والتشكك والحذر؛ بسبب طغيان الخلافات السياسية، الأمر الذي يحول دون تحقيق نوع من التكتل السياسي، وبالتالي يطرح صعوبة الاندماج الاقتصادي.

ب- **المعوقات الاقتصادية**: بالرغم من توافر المغرب العربي على الإمكانات الاقتصادية الملائمة لقيام وحدة اقتصادية، إلا أن هذا المآل مازالت تعترضه العديد من العراقيل والمعوقات، نذكر من بينها:

- **استمرار تغليب الطابع العمودي للسياسة الاقتصادية لدول المنطقة على الأفقي**: إذ مازال يستحوذ الاتحاد الأوروبي على النصيب الأكبر من التجارة الخارجية لدول المغرب العربي. وتجدر الإشارة إلى أن قلة تنوع اقتصاديات المنطقة يشكِّل عقبة أمام تنشيط التجارة البينية، ويجعلها متقلبة

حسب التقلب الحاصل في التجارة الخارجية، وهو ما استغلته أوروبا لفرض شروطها في اتفاقياتها مع المنطقة **مما أدى إلى**:

– انخفاض المبادلات التجارية البينية المغاربية.

– غياب أي تشجيع ملموس للاستثمارات البينية المغاربية.

- ضعف هيكل المبادلات التجارية، بحيث في العادة تمر المبادلات التجارية عبر شريك ثالث، غالبًا ما يكون الاتحاد الأوروبي، فعلى سبيل المثال، يستورد المغرب من الجزائر ٥ ٪ من وارداتها من المشتقات النفطية، في حين يستورد ما تزيد قيمته الإجمالية عن ٢,٥ مليون درهم من نفس السلعة من الخارج، وتستورد الجزائر أقل من ٢ ٪ من وارداتها من الحوامض من المغرب، في حين تستورد ما قيمته ٥ ملايين دولار[١٤] من السلع الغذائية من الاتحاد الأوروبي بعضها مُصَنَّع في المنطقة، وتعد أسبانيا أكبر مُصدِّر لأسواق الجزائر وتونس وليبيا من الثروة السمكية القادمة من الشواطئ الموريتانية، التي تعد من أغنى الشواطئ في العالم. ويتم تصنيع الأسماك الموريتانية في أوروبا لتصدر لدول المنطقة بأسعار مضاعفة.

وأخيرًا هنالك التماثل في بعض المنتجات السلعية، مما جعلها تدخل في منافسة حادة فيما بينها.

إن كل هذه العوامل مجتمعة، أسهمت في غياب أجواء ملائمة لقيام تعاون اقتصادي متكامل بين أقطار المغرب العربي؛ لمواجهة تحديات المنافسة الأوروبية والعولمة الاقتصادية التي اشتد تأثيرها بعد انتهاء الحرب الباردة.

المحور الثاني: المغرب العربي وأبعاده الإقليمية:

يمكن اعتبار الموقع الجيوسياسي المتميز للمغرب العربي كجزء من شمال إفريقيا، وحوض البحر الأبيض المتوسط وقربه من أوروبا، وامتداده جنوبًا نحو القارة الإفريقية، بمثابة محددات رئيسية في إدراك حجم التفاعلات الإقليمية في المنطقة حاليًا، سواء تعلق الأمر بالجوار الأوروبي أو بالمنافسة الأمريكية الأوروبية للحصول على مواقع النفوذ، أو ما يرتبط بالحوار مع منظمة شمال الحلف الأطلسي (الناتو)، وأخيرًا ما يتعلق بمسلسل التقارب مع إفريقيا جنوب الصحراء عبر آلية المبادرة الإفريقية الجديدة للتنمية المعروفة اختصارًا -بالنيباد- أو عن طريق التجمع الإقليمي الجديد الذي يضم دولاً من المغرب العربي والساحل والصحراء، والذي يطلق عليه تجمع (سين- صاد) أو مجموعة الساحل والصحراء.

أ- التفاعل مع الجوار الأوروبي: ارتبطت العلاقات الأوروبية المغاربية بالعديد من المحطات التاريخية والاتفاقيات المتجددة، التي تعود إلى فترة ستينيات القرن الماضي، غير أن حقبة التسعينيات شهدت مسارًا جديدًا في هذه العلاقات بتبني الاتحاد الأوروبي لمبادرة برشلونة ١٩٩٥، الخاصة بالشراكة الأورومتوسطية، وقد كلل هذا المسلسل بتوقيع كل من المغرب وتونس على اتفاقيات شراكة مع أوروبا، تهم التعاون الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي.[١٥]

إن واقع المغرب العربي كاتحاد يمر اليوم بفترة عصيبة ودقيقة؛ تبعث على الحيرة والقلق في فهم الظاهرة المغاربية الراهنة في بنائها التنسيقي الاقتصادي من جهة، ومن جهة أخرى في طموح شعوبها وقواها الحية ذات التأثير الفاعل في الحياة السياسية والاقتصادية إلى نوع من الوحدة، أو الاتحاد وفق مراحل مخططة، قوامها توسع أفقي جغرافي وعمودي موضوعي لتحقيق شروط وظروف اندماج اقتصادي تدريجي وتراكمي.

إن طبيعة ونوعية هذا التوجه لإرساء هذه العلاقة أو بداية العلاقات البينية للمجموعة المغاربية تقتضيها وتستلزمها حتمية التطور على الساحة الدولية التي تفرز التكتلات الاقتصادية والمجموعات الاقتصادية والسياسية، كالاتحاد الأوروبي الذي يواجه أقطار

المغـرب العربـي مـن خـلال الإطلال علـى حوض البحر الأبيض المتوسط.

من هنا يمكن القول: إن الأطراف المغاربية بسلوكها الانفرادي لم تَرْقَ إلى مستوى الجبهة الموحدة القادرة على فـرض وجودها كمخاطب وحيد ومؤثر في مواجهة الطرف الأوروبي الموحـد المتمثل في الاتحاد الأوروبي.

الأطراف المغاربية بسلوكها الانفرادي لم تَـرْقَ إلى مستوى الجبهة الموحدة القادرة على فرض وجودها كمخاطب وحيد ومؤثر

ولـم يعـد مـن شـك فـي أن المجموعـة الأوروبيـة لا تبدي رغبتهـا فـي التعامـل مع الأطـراف الخمسـة لاتحاد المغـرب العربـي بصـورة منفـردة، سـواء فـي إطار الاتفاقيات الأولى، أو في إطار المقاربة المتوسـطية؛ لاعتقادهـا أنه ولو مع ظهور اتحـاد المغرب العربي، فالحديـث عن احتمالات تنسـيق لسياسـات البلدان المغاربية المختلفة هو من باب الوهم. (١٦)

ومـن جانب آخـر، وفي ظـل الهشاشـة والضعف المؤسسي للاتحاد المغاربي، تتجه الدول الخمس إلى التعاون مع الخارج، أكثر من التنسـيق داخل الإقليم، واسـتخدام هذا الاتحاد للتنسـيق فيما بينها وبين دول الاتحـاد الأوروبي في ما يعـرف بحوار (٥+٥) حول عدد مـن القضايا الأمنية (الإرهاب، الهجرة السـرية، الجريمـة المنظمـة..)، والذي يضـم خمس دول من شـمال المتوسط (فرنسا، أسـبانيا، البرتغال، إيطاليا، مالطـا)، وخمس دول من جنوب المتوسـط تشـمل (موريتانيـا، المغـرب، الجزائر، تونس، ليبيـا) (١٧)، وتوليـه الـدول المغاربيـة الكثيـر من الاهتمـام، إلا أنهـا لا تُولـي نفـس القدر مـن الاهتمام بـه كمدخل لتعـاون إقليمـي ودعم للاتحـاد المغاربـي، كفرصة متاحـة للتنسـيق في أمر حيـوي وبعيد عـن التوترات السياسية والأمنية.

ب- المغرب العربي تحت مجهر المنافسة الأمريكية الأوروبيـة: أمـام تزايـد الاهتمـام الأوروبـي بالضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسـط، باشـرت الإدارة الأمريكية رسـم اسـتراتجية جديدة لاستمالة البلـدان المغاربيـة (١٨)، وهكـذا أعلنـت واشـنطن فـي نهاية التسـعينيات عـن مبـادرة جديـدة للتعاون الاقتصـادي (مبادرة إيزنشـتات ١٩٩٨)، تروم تعزيز أواصـر العلاقـات التجارية بين كل من المغرب وتونس والجزائـر وموريتانيـا. واسـتمر الرهـان الأمريكي علـى المنطقـة بتوقيـع الولايات المتحدة الأمريكية مـع المغـرب علـى اتفاقية للتبـادل الحر تهم السـلع والخدمات سعيًا منها وراء بسط معالم نفوذها في منطقة شمال إفريقيا وغرب حوض البحر الأبيض، المتوسط وتعزيـز مكانتهـا التنافسـية الاقتصادية أمـام الوجود الأوروبي. (١٩)

كمـا أعلـن الرئيـس الأمريكـي جورج بـوش عن قرار الولايـات المتحدة الأمريكية منح المغرب صفة حليف اسـتراتيجي خارج منظمة الحلف الأطلسـي، وهـي صفة -بالإضافـة إلى طابعها السياسـي- تمنح للمغرب تسـهيلات هامة لشراء الأسـلحة من الدول المشـاركة في هذا الحلف، وتجعل الجيش المغربي يستفيد من التدريب مع قوات الحلف الذي يعتبر أكبر وأقوى حلف عسـكري في العالم؛ بعـد انهيار حلف وارسو الذي كان يضم دول المعسكر الاشتراكي.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الصفة تتمتع بها كذلك كل من اليابان وأسـتراليا ونيوزيلندا، والفلبين وكوريا الجنوبيـة وباكسـتان، والتايلانـد و«إسـرائيل»، وفي العالم العربي الكويت ومصر والأردن.

ومـن جانب آخـر لا يجب فصل القـرار الأمريكي عـن لعبة تعزيـز النفوذ فـي منطقة المغـرب العربي، واسـتهداف الدبلوماسـية الأمريكية في المقام الأول تحجيـم دور الاتحـاد الأوروبي الذي يهـدد الزعامة الأمريكية مسـتقبلاً. علاوة على تكريس لعبة التوازن فـي المنطقـة بيـن المغـرب والجزائـر. فالولايـات

المتحدة الأمريكية تحت ضغط الشركات النفطية الكبرى ترى في الجزائر دولة استراتجية من ناحية النفط، فهي تسعى إلى تعزيز العلاقات مع الجزائر، وفي نفس الوقت فهي تريد الحفاظ على صداقتها الكلاسيكية مع المغرب.

ج- الحوار مع منظمة شمال الحلف الأطلسي: تجدر الإشارة في هذا الصدد، أن الحلف يعتمد في استراتجيته آلية للحوار مع دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط، لكن هذه القناة منذ تشكيلها سنة ١٩٩٤ إلى اليوم لم تقدم أية حصيلة إيجابية.

وتأتي هذه الشراكة أيضًا في ظل الأهداف التي يسعى الحلف الأطلسي إلى تحقيقها بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، الذي كان يشكل خطرًا على الدول الغربية، فأصبحت منظمة شمال الحلف الأطلسي بدون عدو واضح المعالم. ولوضع حدّ للانتقادات حول جدوى استمراره، اتفقت الدول الأعضاء على ضرورة تغيير أهداف الحلف، ورسم سياسة تعاون جديد مع المنظمات الدولية وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة. وتبين ذلك تحديدًا في كل من كوسوفو وحرب أفغانستان، ومن ضمن ما سطّره الحلف: مكافحة الإرهاب والمخدرات، والاستعداد لمواجهة الكوارث الطبيعية والهجرة السرية.

وتعد المغرب والجزائر وتونس وموريتانيا من الدول الحاضرة في هذه الأجندة، لاسيما أمام فشل المقاربة المتوسطية في بلورة مفهوم أمني في المنطقة. (٢٠)

د- التفاعل المغاربي الإفريقي: يمكن رصد هذا التفاعل عبر مستويين: النيباد أو الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، ودور تجمع الساحل والصحراء (تجمع سين- صاد) في تعزيز هذا التفاعل.

فعلى المستوى الأول، مبادرة النيباد **NEPAD** هي آخر مبادرات التنمية المطروحة في القارة الإفريقية، وقد تم إعلان الصيغة النهائية لها بإدماج برنامج شراكة الألفية لإنعاش إفريقيا -ماب- الذي صاغته جنوب إفريقيا، وخطة «أوميجا» التي صاغتها السنغال، ووثيقة التعاهد لإنعاش إفريقيا التي صاغتها سكرتارية اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة في أكتوبر ٢٠٠١.

والمبادرة، هي -كما جاء في وثيقتها الأساسية- تعهد من جانب القادة الأفارقة يقوم على أساس رؤية مشتركة واعتقاد راسخ ومشترك بأن عليهم واجبًا مُلحًّا للقضاء على الفقر، ووضع بلدانهم -بصورة فردية وجماعية- على مسار من النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، والمشاركة بفعالية وإيجابية في الاقتصاد العالمي.(٢١)

أما على صعيد المواقف الرسمية للدول المغاربية تجاه المبادرة فهي متباينة، فالجزائر من الدول المؤسسة للمبادرة؛ إذ تتولى ملف الموارد البشرية، وشاركت مع كل من جنوب إفريقيا ونيجيريا في صياغة مبادرة «ماب» بتكليف من القمة الإفريقية في لومي عام ٢٠٠٠، وقد مهَّد الاهتمام الجزائري بالمبادرة لاختيار الرئيس بوتفليقة كنائب لرئيس اللجنة التنفيذية لرؤساء دول وحكومات النيباد. (٢٢)

ومن ناحية أخرى بدا أن ليبيا لا تؤيد المبادرة على أساس أنها مشروع استعماري؛ لأنها تتبنى معايير غربية من قبيل مفاهيم «الحكم الرشيد» و«الديمقراطية»، واعتبرت أنه لابد من نشر الوعي بخطورة المبادرة على المستوى الشعبي في كافة دول القارة. أما الموقف المغربي فهو يبدي تأييده للمبادرة بشكل حماسي؛ بالرغم من الرفض الجزائري لانضمامه إليها، لكن السنغال حريصة على الانخراط المغربي في المبادرة. (٢٣)

أما على المستوى الثاني، فإن تجمع دول الساحل والصحراء الذي يضم في عضويته ٢٢ دولة إفريقية ومغاربية، بما فيها المغرب وتونس، إضافة إلى تجمعات إفريقية فرعية؛ كالسوق المشتركة للشرق

والجنوب الإفريقي «كوميسا»، والجماعة الاقتصادية لـدول غـرب إفريقيـا «إيكـواس»، فهـو يتميـز بعدم انخـراط جميـع الـدول المغاربيـة فيـه؛ نظـرًا لعدم مشاركة الجزائر.

فقد بادرت ليبيا لتأسـيس هذا التجمع عام ١٩٩٨، وذلك لفك عزلتها الدولية بعد أزمة لوكيربي، والبحث عـن تعزيز نفوذها الإقليمي علـى الصعيد القاريّ بعد أن تخلى عنها العالم العربي. غير أنه بالرغم من مرور ما يقارب عقد على إنشـاء هذا التجمع، فإنه يعاني من البطء الواضح الذي يعتري تنفيذ مشروعاته وبرامجه، وبخاصـة تلـك المتعلقـة بالشـق الاقتصـادي، بينما هيمنـت القضايا السياسـية والأمنية على ما عداها من أجندات تنمويـة؛ كان يفترض أن يعطيها التجمع جُلَّ اهتمامه، لاسـيما مع انتشـار الفقر والبطالة في معظم دول التجمع.

إن بنـاء المغرب العربي يمكن أن يشـكل لبنة مهمة في صرح بناء العالم الإسلامي (عملاق الغد)، بالنظر إلـى المؤهـلات الاقتصاديـة، والثـروات المعدنية، والموقـع الجغرافي الذي تتميز به المنطقة، فضلاً عن القوة الديموغرافية الهائلة.

ومـن هـذا المنطلـق سـنحاول أن نستشـرف السـيناريوهات الممكنة لمسـتقبل المغـرب العربي، على المـدى القريـب والمتوسـط والبعيد، ونسـتند فـي رسـم هـذه السـيناريوهات علـى المعطيـات المتوفرة في الوقت الراهن، والتي تشـمل المتغيرات والتحـولات السياسـية التي مسَّـت أقطـار المغرب العربـي في الآونة الأخيرة، والتـي تعبر عن ديناميات محلية فـي طور التبلور، وربما تسـاهم في تسـريعها طبيعـة الارتباطـات المرتهنـة بمشـاريع الـدول العظمـى في المنطقـة، باعتبارها منطقـة تنافس وبناء نفـوذ اسـتراتيجي بيـن كل مـن الولايـات المتحـدة

المحور الثالـث: المغرب العربـي والعالم الإسلامي-رؤية استشرافية:

من خلال ما سـبق تتضح حجم المصالح المشتركة بيـن دول المغـرب العربـي، وتبـرز الإمكانيـات الموضوعية والمؤشـرات العملية التـي بإمكانها-إذا توفرت مجموعة من الشـروط-أن تسـهم في تحويل منطقة المغرب العربي إلى قـوة إقليمية ذات رهانات استراتيجية كبرى.

الأمريكية من جهة، والدول الاسـتعمارية السابقة في المنطقة، وتحديدًا فرنسـا وأسـبانيا مـن جهة أخرى.

وبنـاء عليـه سنرسـم ثلاثة سـيناريوهات لاستشـراف مسـتقبل المغـرب العربـي:

١- سيناريو الجمود والمزيد من التجزئة.
٢- سيناريو التنسيق والاندماج.
٣- سيناريو إنجاز الوحدة المغاربية.

السيناريو الأول: الجمود والمزيد من التجزئة:

السيناريو الأول هو سيناريو الجمود، بل ربما المزيد من التجزئة والتفكك، وهذا السيناريو مرتبط بدرجة أساسية بتوتر العلاقات المغربية الجزائرية على خلفية مشكلة الصحراء.

فمن المعلوم أن المغرب تقدم بمقترح منح الحكم الذاتي للأقاليم الصحراوية، وهو ما يعني التنازل عن صلاحيات واسعة لفائدة الصحراويين لإدارة شؤونهم المحلية، وهي صيغة قريبة من مطلب الاستقلال، لكنها بعيدة في نفس الوقت عن مطلب الانفصال، وستحفظ ماء الوجه للجميع؛ لأن نظام الحكم الذاتي يتجاوز مطلب الإدماج البسيط الذي كان يرمي إليه المغرب، كما يتجاوز مطلب الانفصال والاستقلال النهائي الذي تتمسك به جبهة البوليزاريو مدعومة بالجزائر.

فالمغرب يسعى من خلال هذا المقترح إلى بسط سيادته المعنوية على الأقاليم الصحراوية مع التنازل عن جزء معتبر من السلطة المركزية، وهو أقصى تنازل يمكن أن يقدمه المغرب بالنظر لارتباط قضية الصحراء بإجماع وطني راسخ، بل وارتباطها أيضًا بشرعية النظام السياسي المغربي، فالملك هو المسؤول دستوريًّا عن وحدة البلاد، وهو الضامن لدوام الدولة، واستمرارها في دائرة حدودها الحقة.(٢٤)

وفي هذا السياق يجدر التذكير بقرار سابق لمجلس الأمن سنة ٢٠٠٣ أكّد فيه على أنه «سوف يفرض الحل على الأطراف المعنية في حالة إذا لم تتوافق هذه الأطراف على أسس خاصة بها للتسوية»، وهو ما اعتُبر آنذاك بمثابة ضغط من الأمم المتحدة على هذه الأطراف (المغرب والجزائر تحديدًا) بهدف دفعها للبحث بصورة ثنائية عن تسوية لقضية الصحراء دون تدخل من المنتظم الدولي.(٢٥)

وليس من المستبعد اليوم أنه في حال فشلت جهود الفرصة الأخيرة في إقرار نظام الحكم الذاتي للصحراويين، كحل دائم ونهائي، أن تشهد المنطقة المزيد من الانكشاف أمام استراتيجيات الدول الكبرى، إما في اتجاه:

الخلاف حول نزاع الصحراء، والذي يعد استمرارًا للوضع الخلافي المغربي - الجزائري هو الذي استقطب خلال الثلاثين سنة الأخيرة حدة الصراع داخل المنطقة

- تأبيد الصراع والمزيد من إنهاك الأطراف المتنازعة، أي استمرار وضع لا غالب ولا مغلوب، واستمرار القوى الكبرى في كسب المزيد من التنازلات، أمام إصرار الأطراف المتنازعة على الزعامة الإقليمية في المنطقة.

أو:

- التدخل لحسم النزاع لصالح الطرف الذي يقدم أكبر قدر من التنازلات، ويتناغم مع المصالح الاستراتيجية للدول الكبرى، وهنا يمكن أن نفهم حجم الاستنزاف الحاصل في الموارد الطبيعية للمنطقة (النفط الجزائري، والثروة السمكية المغربية....) من جرّاء العديد من الاتفاقيات المُجحفة.

السيناريو الثاني: سيناريو التنسيق والاندماج:

وهو سيناريو مفتوح على أمل بعث الروح في مؤسسات المغرب العربي، والبحث عن صيغ جديدة لإحياء مقومات تكتل إقليمي قوي قادر على الاستجابة لتطلعات وآمال شعوب المنطقة.

هناك عدة أسباب تدعو للإسراع من أجل إنجاز هذا التحول:

السبب الأول: أن التكتلات الكبرى أصبحت من سمات الاندماج في العالم المعاصر، الذي تتحكم فيه آليات العولمة، وانخراط دول العالم في سياق

اقتصادي واحد، مما يعني أن التكتل أصبح ضرورة حتمية، ومن مستلزمات الانخراط الفعّال في النظام الاقتصادي العالمي.

السبب الثاني: أن انخراط دول المنطقة في اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية، وفي اتفاقيات التبادل الحر مع دول كبرى بشكل منفرد من شأنه أن يزيد في إضعاف اقتصاديات دول المنطقة، وهو ما يفرض عليها التنسيق والاندماج لتحصيل أكبر قدر من المكاسب والنتائج الإيجابية، وتعزيز قدرتها التنافسية وموقعها التفاوضي أمام التكتلات الاقتصادية القوية المحيطة بها.

وهناك أسباب أخرى واقعية تدعو دول المنطقة للتنسيق والاندماج، وبلورة سياسات مشتركة لمواجهة العديد من التحديات المرتبطة بالأمن والهجرة والتصحر، وفق رؤية مغاربية تراعي بالدرجة الأولى مصالح شعوب المنطقة.

فإذا أخذنا إشكالية الأمن في المنطقة على سبيل المثال، فلا يمكن أن نراهن على الانطلاق من نظرة قُطْرية ضيقة تركز على أمن كل قطر مغاربي على حدة في إطار حدوده السياسية الحالية، وبالنظر إلى التزاماته السياسية وارتباطاته الإقليمية؛ ذلك أن أقطار المغرب تواجهها تحديات أمنية واحدة، ولا يمكن تصور أمن أيّ قُطر مغاربي بمعزل عن أمن الأقطار المغاربية الأخرى.

طبعًا هناك «مفهوم وطني للأمن، يرتبط بواقع التجزئة إلى أقطار عربية مستقلة ذات كيانات متميزة، وما يتعلق بذلك من حدود وارتباطات دولية وسياسية خارجية». (٢٦)

لكن واقع التجزئة عليه أن لا يلغي ضرورة التفكير في بلورة رؤية مغاربية موحدة لمفهوم الأمن؛ لأن من الخطأ الاعتقاد بأنه يمكن لأي دولة في المغرب العربي أن تحقق أمنها بمعزل عن أمن الدول المجاورة، وهذه النتيجة تشهد بها الأحداث الجارية في المنطقة. (٢٧)

السيناريو الثالث: سيناريو إنجاز الوحدة المغاربية في أفق الاندماج مع العالم الإسلامي:

ليس هناك ما يؤشر على قرب إنجاز هذا التوقع في الوقت الراهن، وبالتالي فهو سيناريو بعيد المدى. لكن مشروعية طرحه كسيناريو من بين السيناريوهات المتوقعة نابع من الفرضية التالية:

كلما ارتفعت مؤشرات التقارب بين الأنظمة وشعوب المنطقة، ونجحت محاولات التطور الديمقراطي لتحمل إلى الحكم أنظمة تحظى بالشرعية والديمقراطية، كلما نجحت جهود بناء المغرب العربي الكبير. وفي هذا السياق سنحاول إبراز بعض الإمكانيات التي تتيحها بعض المعطيات المرتبطة بآفاق التحول السياسي في المنطقة.

ومن بين هذه المعطيات: تجربة التحول الديمقراطي في المغرب، وبوادر الانتقال الديمقراطي في موريتانيا، والنجاح النسبي لمسلسل المصالحة في الجزائر، وبوادر المصالحة في ليبيا، مع بروز بعض المؤشرات لفائدة التغيير، وظهور الملامح الأولى لبعض مظاهر الممانعة المدنية والحقوقية في تونس.

بحيث تفيد المعطيات المرتبطة بالحياة السياسية المغربية أن الانتخابات التشريعية المزمع عقدها في بحر هذه السنة يمكن أن تحمل جزءًا من التيار الإسلامي إلى تدبير الشأن العام، من موقع المسؤولية الحكومية - طبعًا بالتحالف مع قوى سياسية أخرى- (٢٨)، وهو ما من شأنه أن يطلق ديناميكية سياسية جديدة ستكون لها انعكاسات إيجابية على الوحدة المغاربية، بالنظر إلى التحرر النسبي للتيار الإسلامي من خطاب التجزئة والنزعة الوطنية الضيقة، علمًا أن مختلف الاتجاهات السياسية في المغرب تعبر في خطاباتها السياسية على أن بناء المغرب العربي هو خطوة استراتيجية لابد منها؛ لمواجهة التحديات المحدقة بالمنطقة، غير أن العائق

الوحيد لـدى الجميع هو الموقـف الجزائري الداعم لجبهة البوليزاريو في الصحراء.

وينتظـر الموريتانيـون الانتخابـات الرئاسـية فـي شـهر مارس للحكم على مدى جديـة ومتانة خطاب الانتقـال الديمقراطي، الذي يقوم بتسـويقه المجلس العسـكري للعدالـة والديمقراطيـة، خصوصًـا بعـد مظاهر الارتياح التي تم التعبير عنها من طرف مختلف الأطراف، بخصوص ظروف النزاهة والشـفافية التي سـادت في الانتخابات التشـريعية والبلدية الأخيرة، بشـهادة المراقبين الدوليين، والتي حصلت فيها قوى المعارضة السابقة على الرتبة الأولى من عدد المقاعد المحصل عليها.(*)

كما أن النجاح النسـبي لخيار المصالحة فـي الجزائر، وعودة بعض الأسـماء الوازنة من قادة الجبهة الإسـلامية للإنقـاذ إلى البلاد، وإطلاق سراح عدد كبير مـن معتقلـي التيار الإسـلامي، يمكـن أن يحمل بـوادر انطلاق دورة جديـدة للحياة السياسـية الديمقراطية، خصوصًا إذا نجحت الجبهة الإسـلامية للإنقـاذ في بلـورة رؤيـة سياسـية مرنة، وفـي إيجاد صيغة مناسـبة تسـتطيع بمقتضاها الانسـياب الهادئ في المشـهد السياسـي الوطني الجزائـري[٢٩]؛ فمن المعلـوم أن الشـيخ عبـاس مدنـي (الرمـز التاريخي للجبهـة) كانت له مواقف إيجابيـة من اتحاد المغرب العربي، وسبق له أن عبر عن تصريحات لفائدة مغربية الصحراء، وسـبق له أن التقى بالملك الراحل الحسن الثاني في سـنة ١٩٩٠ على ظهر سـفينة مراكش التي أقلت العاهل المغربي إلى القمة العربية التي انعقدت بالجزائر آنذاك.

أمـا فـي ليبيا فـإن مؤشـرات التحول في السياسـة الخارجية على المسـتوى الإقليمي أصبحت واضحة فـي السـنوات الأخيـرة، بحيـث انتقلـت ليبيـا مـن سياسـات الماضـي الثوريـة التي جلبت لها مشـاكل عديدة مـع دول الجوار، إلى دولـة تؤمن بخصوصية توجهات كل دولة مجاورة، وتراجعت عن دعم جبهة البوليزاريو، وهو ما ساهم في تحسين علاقاتها الثنائية مع المغرب.

أما على الصعيد الداخلي فإن تصريحات المسؤولين الليبيين، ولا سـيما تصريحات سـيف الإسـلام نجل العقيد القذافي، تفيد أن مسلسـل الإصلاح السياسي، وموضوع حقوق الإنسان، وإطلاق الحريات سيشهد تطورات نوعية في المسـتقبل، انطلقت بتدشين بوادر المصالحـة بين النظـام الليبي والإخوان المسـلمين، مـع ضـرورة الأخـذ بعيـن الاعتبـار دور العامـل الخارجـي فـي الإسـراع بهذه التحـولات؛ خصوصًا وأن ليبيا بـدت فـي السـنوات الأخيـرة مهتمـة بتحسـين صورتها على المسـتوى الخارجـي؛ لتجاوز مجموعة مـن الضغوطات التي عانت منها في المرحلة السابقة، بعد أزمة لوكيربي الشهيرة، وما أعقبها من حصار اقتصادي انعكس بشكل سلبي على المواطن الليبي.

إن العناصر المرتبطة بالعلاقة مع الدول الإسلامية تبدو هزيلة وضعيفة باستثناء بعض المؤشرات المرتبطة بتوقيع المغرب وتركيا على اتفاقية التبادل الحر خلال سنة ٢٠٠٦.

أمـا في تونس فرغم اسـتمرار مظاهر انغلاق النظام السياسـي، ومـا يرافقه من انتهاكات جسـيمة لحقوق الإنسـان، وعدم بروز مؤشـرات للانفتاح السياسـي علـى المـدى المنظور، فـإن بعض مظاهـر الممانعة المدنية والحقوقية بـدأت في البروز، وهو ما يعني أن المجتمع التونسـي -عبر تنظيماته السياسية والمدنية المعارضة للنظام السياسي- يحاول أن يستعيد مبادرة الفعل السياسـي من جديـد في أفق إطـلاق ديناميكية جديـدة للتدافـع السياسـي الداخلـي، خصوصًا بعد بروز بعض مظاهر التعبير السياسـي العنيف في الآونة الأخيرة [٣٠]، والتي من شأنها تشجيع بعض الشباب الغاضب على تبني لغة العنف السياسي أمام استحالة

العمل مـن داخـل المؤسسـات الفاقـدة للمصداقية وللاحتـرام. وهـو ما قـد يدفـع أطرافًا داخـل الدولة التونسـية إلى تبني أطروحة معتدلة تروم فسح هامش للتنفيس السياسـي أمام المجتمع، وضخّ دماء جديدة في شرعية النظام السياسي.

إن سرد المعطيات السياسية الحاصلة في المنطقة، ورصد عناصر التطور الديمقراطي المرتبطة بها نابع من إدراكنا أن الإخفاق في بناء المغرب العربي- وبالتالي بناء استراتيجية للانفتاح على العالم الإسلامي- راجع بالدرجة الأولـى إلى العامل السياسـي، وإلى طغيان الحسابات السياسـية للأنظمة المفتقرة للشرعية على حساب تطلعات الشعوب وطموحاتها.

أمـا علـى المسـتوى الاقتصـادي فـإن العناصـر المرتبطـة بالعلاقة مـع الدول الإسـلامية تبدو هزيلة وضعيفة، باسـتثناء بعض المؤشرات المرتبطة بتوقيع المغـرب وتركيا على اتفاقية التبادل الحر خلال سـنة ٢٠٠٦، والتي مـن المتوقع أن ترفع حجم المبادلات التجارية بينهما وحجم الاستثمار بين البلدين، بحيث لا يزيد حجم الاسـتثمارات التركيـة في المغرب قبل توقيـع هـذه الاتفاقية عـن ١٦,٣ مليون درهم سـنة ٢٠٠٣[٣١]، بينما يصـدر المغرب إلى تركيا ما يعادل ٤٦٩,٣ مليون درهم .

وفـي غياب أي تعـاون اقتصادي مهم بيـن الجزائر وتركيـا لاحظنا توقيـع اتفاقية الأخـوة والصداقة بين البلدين في ٢٠٠٦، وهي عبارة عن رسالة موجهة ضد فرنسـا في إطار الازدواجية الفرنسـية في التعامل مع ملـف مجازر الأرمن، واحتلالهـا الجزائر، وارتكابها لفظاعات إنسانية لم تعتذر عنها لحد الآن.

لكنها رسالة خالية من أيّ بُعد استراتيجي واقتصادي في الوقت الحاضر.

ومن ناحية أخرى يمكن اعتبار اهتمام دول المغرب العربي بالعمق الإسـلامي الإفريقي اهتمامًا محدودًا، في الوقت الذي يشـكل فيه الإسلام ديانة الأغلبية من السكان في معظم الدول الإفريقية.[٣٢]

الهوامش:

(١) منير شفيق، التجزئة .. والدولة القطرية .. قراءة استطلاعية، دار الشروق، الطبعة الأولى،١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م - ص:١٢٢

(2) Mustapha Benchenane : les incertitudes du Maghreb. In enjeux diplomatiques et stratégiques. Centre d'études diplomatiques et stratégiques. Economica. 2004

(٣) د/ عبد الحميد إبراهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦، ص:٢٩-٣٠.

(٤) انظر الميثاق المؤسس لاتحاد المغرب العربي.

(٥) جاء مصطلح المغرب العربي من التسمية العربية « جزيرة المغرب»، وهي تسمية أطلقها الجغرافيون العرب على هذه المنطقة التي تمتد من ليبيا إلى المغرب الأقصى، والتي أدخل العرب إليها الإسلام ابتداء من القرن الميلادي السابع. ولكلمة المغرب دلالة مزدوجة جغرافية وتاريخية في نفس الوقت نفسه. وكثيرًا ما وصف المغرب الغربي بالأسطوري، وترافق مع هذا الوصف الإلحاح على الخصوصيات التي تميز البلدان التي تشكله، والجزم بأن هذه الكتلة لا تكوّن أية وحدة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. مع أن المعطيات الموضوعية تبين أن المغرب العربي ليس قليل الانسجام بالقدر الذي يروَّج له، سواء أكان ذلك من وجهة نظر جغرافية، أم حضارية أم تاريخية أم سوسيو-ديموغرافية.

(٦) المرجع السابق، ص: ٣٣.

(٧) أ/ محمد المالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراه، ٢٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية١٩٩٣) ص: ٥٠.

(8) Benjamin Stora, Akram Ellyas : les 100 portes du Maghreb. Ed Atelier 1999. pp : 140-141.

(٩) محمد صالح الهرماسي، مقاربة في إشكالية الهوية المغرب العربي المعاصر، دار الفكر العربي المعاصر، دار الفكر، ٢٠٠١، ص: ٣٥-٣٦.

(10) Addi Lahaouari : introuvable réconciliation entre Alger et Rabat. Monde diplomatique. Décembre 1999. p :12

(١١) فتح الله ولعلو، المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية، دار توبقال، ١٩٩٧ ص: ٨.

(١٢) عبدالكريم عدلاني. المغرب العربي من التجزئة إلى الاتحاد، مذكور في د/ محمد عاشور، أ/ أحمد علي سالم. التكامل الإقليمي في إفريقيا. رؤى وآفاق. جامعة القاهرة. معهد البحوث والدراسات الإفريقية. ٢٠٠٥، ص: ٢٩٩-٢٣٠.

(13) Ridha Kefi : le virage africain de Khaddafi. Jeune Afrique. N° 2033-2034. Décembre 2000. p : 40-43

(١٤) راجع الميزان التجاري المغربي. مكتب الصرف ٢٠٠٣.

(15) Driss Khrouz. Le processus de Barcelone : Dix ans après, Quelles perspectives ? In L'Annuaire de la Méditerranée 2005. GERM. Marif el Jadida 2006. p : 190

(١٦) مصطفى الكثيري وحسن الصبار: اتحاد المغرب العربي في مواجهة الاتحاد الأوروبي، معادلة التحدي الأوروبي والجواب المغاربي، مذكور في العلاقات الاقتصادية البينية لبلدان المغرب العربي في مواجهة التكتلات الخارجية، ندوة علمية للمؤتمر الثاني لاتحاد المغرب العربي للاقتصاديين، الحوليات المغربية للاقتصاد، عدد خاص، شتاء ١٩٩٥، ص:٩٧.

(17) Jean –François Daguzan. Les relations entre la France et le Maghreb. Diplomatie Magazine. Juillet- août 2003.

(١٨) رشيد خشانة: المغرب العربي بين الخيار المتوسطي ومشروع الشراكة الأمريكية، مجلة شؤون الأوسط، عدد: ٨٢، أبريل ١٩٩٩، ص: ٣١-٣٩.

(١٩) د/ عادل مساوي: الدبلوماسية المغربية: الحصاد والرهانات الجديدة، مذكور في المغرب في مفترق الطرق، ٢٠٠٤-٢٠٠٥، كراسات استراتجية، منشورات وجهة نظر، ٢٠٠٥، ص:٢١٧-٢٢٦.

(20) Abdenour Benantar : Quelle coopération pour l'Afrique du Nord ? in Afrique du Nord : Stabilité et instabilité au XXIème siècle ? . actes de la journée d'études du 18 Janvier 2006. Fondation pour la recherche stratégique. www.frs.org

(21) Philippe Hugon. Le Nepad entre partenariat et gestion des conflits. In Politique étrangère. N°2 ,2003.

(٢٢) راوية توفيق: دول الشمال الإفريقي ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد). د . محمد عاشور وآخرون مرجع سابق، ص : ٣١٥.

(٢٣) عادل مساوي: علاقة المغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء بعد انتهاء القطبية الثنائية، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية جامعة محمد الخامس، الرباط، ٢٠٠٣.

(٢٤) الفصل ١٩ من الدستور المغربي.

(٢٥) من المعلوم أن المغرب عبَّر آنذاك عن تحفظه على هذه الخطة، واتهم المبعوث الخاص للأمم المتحدة آنذاك السيد جيمس بيكر (الذي استقال من منصبه مباشرة بعد ذلك) بأنه أصبح طرفًا في القضية وليس وسيطًا بين أطرافها، بينما قبلت كل من الجزائر والبوليزاريو بمضمون الخطة التي كانت تقضي بمنح الحكم الذاتي للصحراويين متبوعًا باستفتاء لتقرير المصير.

(٢٦) د/ علي الدين هلال ، جميل مطر: النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة السابعة ، بيروت ،٢٠٠١ ، ص:٢٦٨.

(٢٧) تشير العديد من التقارير الصحافية إلى أن بعض الجماعات المسلحة تنشط بشكل مثير في منطقة الساحل والصحراء مستفيدة من ضعف التنسيق الاستخباري بين الرباط والجزائر وموريتانيا. بالمقابل تشير تقارير أخرى إلى أن الجزائر تنهج في مجال التسلح على سياسة تعتمد على تقوية قدراتها الصاروخية الهجومية، وهناك تخوف في المنطقة أن تكون هذه الترسانة موجهة ضد المغرب لحسم الصراع حول قضية الصحراء بواسطة الحرب!

(٢٨) ذلك أن نمط الاقتراع والقوانين الانتخابية التي صادق عليها البرلمان المغربي تمت صياغتها بطريقة لا تمكن أي حزب سياسي من الحصول على الأغلبية البرلمانية بمفرده. لمزيد من التفاصيل انظر: عبد العلي حامي الدين: القوانين الانتخابية وآفاق الحراك السياسي في المغرب، موقع إسلام أون لاين. ديسمبر ٢٠٠٦ .

(*) تم الانتهاء من كتابة البحث قبل إجراء انتخابات الرئاسة الموريتانية.

(٢٩) أعلن أنور هدام القيادي البارز في الجبهة الإسلامية للإنقاذ في شهر يناير ٢٠٠٧ عن خطوة تأسيس حزب سياسي جديد في الجزائر، وربما تكون هذه صيغة مناسبة لعودة الجبهة بخطاب جديد ورؤية واضحة.

(٣٠) أعلنت السلطات التونسية خلال شهر يناير ٢٠٠٧ عن تفكيك ما سمته «الجماعة السلفية الإرهابية» التي كانت تعتزم ضرب بعض مؤسسات الدولة.

(٣١) راجع الميزان التجاري المغربي. مكتب الصرف ٢٠٠٣ .

(٣٢) انظر توزيع المسلمين في دول إفريقيا جنوب الصحراء في: L'Année Stratégique 2001, Ed : Michalon 2000

معلومات إضافية

اتحاد المغرب العربي:

١-التأسيس:

بيان زرالدة:

اجتمع قادة دول المغرب العربي بمدينة زرالدة بتاريخ ١٠/ ٦/ ١٩٨٨، وقرروا تكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي، التي اجتمعت بمدينة الجزائر بتاريخ ١٣/ ٧/ ١٩٨٨.

إعلان مراكش :

أصدر قادة دول المغرب العربي بتاريخ ١٧/ ٢/ ١٩٨٩ إعلانًا عن قيام اتحاد المغرب العربى.

معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي:

تم توقيع معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي بمدينة مراكش بتاريخ ١٧/ ٢/ ١٩٨٩ من قبل دول المغرب العربي التالية:

- المملكة المغربية.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- الجمهورية التونسية.
- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.
- الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

٢-أهداف الاتحاد:

يهدف الاتحاد إلى:

- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.
- تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها، والدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.

- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.

- العمل تدريجيًّا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص، وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

وتهدف السياسة المشتركة المشار إليها أعلاه إلى تحقيق الأغراض التالية:

في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء، وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.

في ميدان الدفاع: صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.

في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء، واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصًا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.

في الميدان الثقافي: إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على كافة مستوياته، وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية والمستمدة من تعاليم الإسلام السمحة، وصيانة الهوية القومية العربية، واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصًا بتبادل الأساتذة والطلبة، وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية، ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

وللمزيد من المعلومات يُرجى تصفح موقع اتحاد المغرب العربي الرسمي على الإنترنت ورابطه:

http: / /www.maghrebarabe.org

قضية لوكيربي:

في يوم الأربعاء ٢١ / ١٢/ ١٩٨٨ انفجرت الطائرة البوينغ ٧٤٧، التابعة لشركة **PAN AMERCAN WORLD AIR LINES**، أثناء تحليقها فوق قرية لوكيربي **LOCKERBIE**، الواقعة في مدينة دمفريز وغالواي الأسكتلندية غربي إنجلترا. وقد نجم عن الحادث موت ٢٥٩ شخصًا هم جميع من كان على متن الطائرة و١١ شخصًا من سكان القرية حيث وقعت. وبلا سابق إنذار صدر في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في ١٣ / ١١/ ١٩٩١ أمرًا بالقبض على مواطنين ليبيين يُشتبه في مسؤليتها عن تفجير الطائرة؛ كونهما يعملان بمكتب شركة الخطوط الجوية الليبية بمطار لوقا بمالطا.

عملت الدولتان على إصدار قرار من مجلس الأمن يدين ليبيا، وبالفعل تم إصدار قرار في ٣١ / ٣/ ١٩٩٢ يحمل الرقم ٧٤٨ بأغلبية ١٠ أصوات بينها دولة عربية، وامتناع ٥ أعضاء عن التصويت، يوجب على ليبيا الاستجابة لطلب الدولتين، ويهدد بفرض عقوبات عليها من بينها

حظر الطيران منها وإليها، وقد رفضت ليبيا الاستجابة لهذا القرار، وتم فعلاً توقيع العقوبات في الموعد المضروب كأجل نهائي، وهو ١٥ / ٤/ ١٩٩٢، لم تستجب ليبيا لمطالب الدولتين التي اكتسبت طابع الدولية.

حصلت ليبيا على دعم الدول العربية ممثلة في جامعتها، التي شـكَّلت لجنة سـباعية دائمة لهذا الغـرض، وحصلت على دعم دول عدم الانحيـاز، ولعل أهم دعم حصلت عليه كان من الدول الإفريقية، التي قررت في قمتها التي انعقدت في عاصمة بوركينا فاسو «واقا دوقو» في ١٠ / ٩/ ١٩٩٨ كسر الحظر المفروض على ليبيا، بحلول شهر سبتمبر من نفس العام ما لم يستجاب إلى مطالبهـا. عندها قبلت الدولتان في ٢٤ / ٨/ ١٩٩٨ بمحاكمة الليبين في بلد ثالث (طلب ليبيا) هـي هولندا؛ حيث وافقت ليبيا وبعد إجراءات اسـتمرت فترة بـدأت المحاكمة بهيئة مؤلفة من ٣ قضاة، وعقدت مداولات اسـتمرت ٨٤ يومًا مـن المرافعات القانونية. وفي ٣١ / ١/ ٢٠٠١ أدانـت المحكمة أحد المواطنين اسـتنادًا علـى قرائن ظرفية، وبرأت الآخـر. وعلى خلفية هذا الحكم دخلت الدولتان في مفاوضات مع ليبيا أسـفرت عن الوصول إلى تسـوية تدفع بموجبها ليبيـا تعويضات إلى أسـر الضحايا وتعلن مسـؤليتها عـن أعمال موظفيها، وهذا مـا تم بالفعل. وعلاقة الدولتين وليبيا الآن على درجة من الوئام لم تُعرف منذ زمن.

الموسوعة الحرة ويكيبديا، ..... http: / /ar.wikipedia.org /wiki

إجمالي الناتج المحلي لبلدان المغرب العربي:

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
المغرب	٢٨٤٥١	٢٦٨٠٢	٣٠٣٥٢	٣٢٩٨٥	٣٦٦٧٢	٣٣٥١٤	٣٦١٢٤
ليبيا	٢٥٠٢٥	٢٢١٢٢	١٩٠٧٦	١٩٨٢٠	٢٩٢٦١	٢٩٢٨٩	–
الجزائر	٤٩١١٦	٤٩٧٦٢	٤٢٠٦٣	٤١٢٥٦	٤٦٠٦١	٤٧٠٧٢	٤٦٦٠٢
موريتانيا	١١٩١	٩٤٤	١٠٢٧	١٠٦٨	١٠٩٤	٩٩٢	٩٠٣
تونس	١٥٤٩٧	١٤٦٠٨	١٥٦٣٣	١٨٠٣٠	١٩٥٨٧	١٨٨٩٩	٢٠٠٢١
الإجمالي	١١٩٢٨٠	١١٤٢٣٨	١٠٨١٥١	١١٣١٥٩	١٣٢٦٧٥	١٢٩٧٦٦	١٠٣٦٥٠

Source: United Nations Conference on Trade and Development

مؤشر كثافة التبادلات الثنائية بين بلدان اتحاد المغرب العربي:

استيراد الدولة من:	الجزائر	ليبيا	موريتانيا	المغرب	تونس
استيراد من الجزائر (١٩٩٥) من:	–	٠,١	٣,٤	٤,٤	–
استيراد من ليبيـــا (١٩٩٧) من:	٠,١	–	٣,٦	١٩,٣	٣٣,٧
استيراد موريتانيـا (١٩٩٥) من:	٣,٣	٠,٠	–	٥٧,٣	٠,٥
استيراد المغـــرب (١٩٩٦) من:	٣,٩	٨,٠	٠,٧	–	٣,٦
استيراد تونـــس (١٩٩٧) من:	٣,٠	١٤,٦	١,٩	٥,٧	–

Source: United Nations Conference on Trade and Development

calculations of the secretariat